تداعيات جائحة كورونا على الأمن الانساني والتنمية في دول شمال إفريقيا: مقاربات مفاهيمية وعوامل تفسيرية

The repercussions of the Corona pandemic on human security and sustainable development in North African countries: conceptual approaches and explanatory factors

د/ ناهض أبوحماد

جامعة غزة، (فلسطين)

n.hammad@gu.edu.ps

تاريخ الاستلام: 2022/04/26 تاريخ القبول للنشر: 2022/11/12 تاريخ النشر: 2023/02/01

ملخص:

تسعى الورقة البحثية لنقاش ما خلفته أزمة جائحة من تداعيات على الأمن الإنساني والتنمية في دول شمال إفريقيا ،وكيف شكلت تهديداً غير تقليدي للأمن الإنساني، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة، وماترتب عليه من ارتفاع مؤشر الفقر، وعدم المساواة الإجتماعية والجندرية والاقتصادية والصحية.

عكست هذه الأزمة عدم جاهزية هذه الدول في مواجهة مثل هذه الأوبئة، نتيجة غياب مستوى لائق للبنى التحتية المتعلقة بالنظام الصحي، والإجتماعي والاقتصادي، قصور التجهيزات والامكانيات اللوجستية وخطط الطوارىء ،والاستجابة والحماية والتمكين، وهو ما ينعكس سلباً على الانعتاق من الفقر والحاجة، والمعاناة والتمييز.

الكلمات المفتاحية: *جائحة كورونا ؛ الأمن الإقتصادي؛ الأمن الغذائي ؛ الأمن الصحي ؛ الأمن الإنساني.*

Abstract:

The research paper seeks to discuss the repercussions of the pandemic crisis on human security and development in North African countries, and how it posed an unconventional threat to human security, especially the most vulnerable groups, and the resulting high poverty index, social, gender, economic and health inequality.

This crisis reflected the lack of preparedness of these countries in the face of such epidemics, as a result of the absence of an adequate level of infrastructure related to the health, social and economic system, the lack of equipment, logistical capabilities, emergency plans, response, protection and empowerment, which negatively affects freedom from poverty and need, suffering and discrimination.

key words : *Corona pandemic; economic security; Food security ; health security; human security.*

1.مقدّمة:

يُعد تفشّي مرض "كوفيد-19" الناتج عن فيروس "كورونا" المستجد الذي ظهر للمرة الأولى في ديسمبر/كانون الأول 2019 في مدينة **ووهان الصينية**، حيث تم الإعلان عنه من طرف "منظمة الصحة العالمية" في 11 مارس/آذار 2020 – قد بلغ مستوى الجائحة" وباء عالمي"، حيث دعت المنظمة حكومات الدول إلى ضرورة اتخاذ تدابير وقائية وخطوات عاجلة وأكثر صرامة لوقف انتشار الفيروس، مُعللة ذلك بمخاوف بشأن "المستويات المقلقة للانتشار وشدّته" على منظومة الأمن الإنساني، حيث برزت أهميته كونه يشكل صمام الأمان لضمان الأمن الشخصي للأفراد، وحقهم في الحصول على التعليم، والرعاية الصحيّة الملائمة وتوفير سكن كريم، وضمان حريّة التعبير، والحماية من التّعرض للعنف والإيذاء، وتكافؤ فرص العمل بما يُعزّز شعور الفرد بالانتماء .

كما شهد مفهوم التنمية بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص اهتماماً متزايداً من طرف المهتمين بفرع العلوم الاجتماعية باعتباره واحداً من أبرز المفاهيم التي استحوذت على اهتمام المنشغلين بهذه العلوم ،حيث واجه هذا المفهوم نوعاً من الغموض والالتباس لتداخله الواسع مع باقي العلوم الاجتماعية الأخرى، ضمن حلقة مُترابطة وعملية شاملة ذات مضامين اجتماعية ،اقتصادية، سياسية وحقوقية، وهي عملية شاملة لا تقبل التجزئة وينعكس تقدم أحدها في دعم باقي المسارات الأخرى، كما أن التنمية المستدامة – والتي تُعد ركناً أساسياً من أركان التنمية الشاملة – هي البداية والمفتاح للمساهمة في حل الأزمات المتعددة الأوجه في الدول التي تعيش هذه الأزمات.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:تتمحور مشكلة الدراسة في تأثير تداعيات جائحة كورونا على الأمن الانساني والتنمية المستدامة في دول شمال إفريقيا في هذا السياق، تطرح الدراسة السؤال الرئيس التالي: **ما تداعيات جائحة كورونا على الأمن الانساني والتنمية المستدامة في دول شمال إفريقيا** ؟ يتفرع من هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

1. ما المقاربة المفاهيمية للأمن والمفاهيم ذات الدلالة؟
2. ما مفهوم التنمية والمفاهيم ذات الدلالة؟
3. كيف أثرت جائحة كورونا على الأمن الإنساني والتنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء تجاه تداعيات جائحة كورونا على الأمن الانساني والتنمية المستدامة في دول شمال إفريقيا، عبر استجلاء هذه التداعيات من خلال التركيز على بعض الأهداف المرتبطة بالتنمية المستدامة والعمل على تفسيرها.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على المقاربات المفاهيمية للأمن والمفاهيم ذات الدلالة.
2. تبيان مفهوم التنمية والمفاهيم ذات الدلالة.
3. الكشف عن كيفية تأثير جائحة كورونا على الأمن الإنساني والتنمية المستدامة.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في توصيف المقاربات المفاهيمية للأمن بالاعتماد على المصادر المتعددة، ومنهج تحليل المضمون من خلال تحليل وتفسير بعض أهداف التنمية المستدامة.

2. المقاربات المفاهيمية للأمن الإنساني

يُعد مفهوم الأمن من المفاهيم الشاملة، والتي تُعبر عن حالة عامة ترتبط بكافة مناحي الحياة البشرية بدايتها الشعور بالأمن والاستقرار وانتهاءً بالتنمية البشرية الشاملة وتمتع الأفراد بقدر من الأمن الاجتماعي ،الغذائي ،الثقافي، الصحي، والاقتصادي والسياسي.. إلخ، حيث تعددت مفاهيم وتعريفات الأمن في أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي، ونذكر من بينها:

يرى **شلبي** الأمن "محاولة للحماية من الأحداث التي تهدد بتحطيم نوعية الحياة لسكان الدولة، ومن بين هذه التهديدات عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية وتقويض البيئة بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية". (شلبي:2003،62) بينما يُعرف **الكيالي** الأمن بمنظوره التقليدي على أساس أنه تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي. (الكيالي وأخرون 1979،ص11)،وهي الوسيلة لتوفير بيئة آمنة، وذلك من خلال المحافظة على القوة والمكانة، وتأمين الحماية للأفراد والممتلكات. (Dillon,1996,p.121)

وفي إطار هذه الحقيقة يكون المفهوم الشامل "للأمن" هو: "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتَّى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة حيث يسود اليوم مفهومان للأمن القومي: الأمن القومي كمفهوم عسكري (أولاً) والأمن القومي كمفهوم اجتماعي (ثانياً). (حسين، 2005)

بينما عرف **دومنيك دافيد** "David Dominique"الأمن في معناه الواسع على أنه :"يتمثل في خُلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي للخطر في حال أصبح ذلك ممكناً. (David and Roche,2002,p.85)

في حين يرى" أرنولد وولفرز"،Arnolds wolfers مع **وولتر ليبمان** Walter Lippmann أن الأمن من الجانب الموضوعي يعني" غياب التهديدات على القيم المركزية" الموجودة" أو من جانب ذاتي في الخوف من أن تتعرض هذه القيم المركزية للهجوم.(Arnold,1962,p.147)

1.2 الأمن الإنساني:

يُعد الأمن الإنساني مدخل جديد للأمن يتمركز حول الأفراد، ويبرز التهديدات غير التقليدية للأمن، ليُشكل إضافة نوعية للفكر الاستراتيجي والأمني، ورغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات،(Oberleinter,2002:p1) كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي، ورغم أن الأفكار التي استُلهم منها كانت قد نضجت عبر ما يقارب القرن والنصف من عمر البشرية ،(موسى،2005، ص1) إلا أنه أخذ بالتبلور كمفهومٍ له كيانه المستقل كمصطلحٍ جديدٍ بعد الحرب الباردة من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض، إلى من يعيشون داخل الدولة، وفي إطار حدودها، وعلى أرضها، حيث يعتبر الأفراد الوحدة الأساسية للأمن.(العدوي،2010، ص4)

عرفت **لجنة الأمن الإنساني** "Human Security Commission" هذا المفهوم الذي أُنشأت من أجل إرساء دعائمه على أنه "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تُعزز حريات الإنسان وتحقيقه لذاته".(تقرير لجنة الأمن الإنساني،2003::4)،ورأت أن الجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة الحقوق والحُريات الأولية التي يتمتع بها الأفراد، وضمان حمايتهم من أوضاع قاسية. فنجد أن الأمن البشري أو الأمن في مستوى الأفراد له معنى مختلف عن الأمن في مستوى الدولة ، أو مستوى المجتمعات ذاتها ،وإن كان تحقق أمن الدولة والمجتمع يُمكن أن يُسهم إيجاباً في أمن الأفراد ، إلا أن الأمن البشري يُمثل إعادة ترتيب للعلاقة بين المجتمعات والدول في العلاقات الدولية ،إلى جانب الملامح المشتركة للإنسانية ، وحقوق الإنسان وحريات البشر، بغض النظر عن المجتمع الذي يعيشون فيه مع الاهتمام بالأفراد، باعتبارهم أعضاء مجتمع إنساني، ووجود اهتمامات عالمية مشتركة". (Krause And Williams,1997,p.45). كما نظرت **المدرسة التنموية المعاصرة** للأمن نظرة شمولية فاحصة، فإلى جانب إيلائها أهمية خاصة للقوة السياسية والعسكرية، فقد أولت أيضاً أهمية لا بأس بها للعناصر و المقومات الأخرى, التي تقف على رأسها التنمية الشاملة و المتوازنة. دافع **روبرت ماكنمارا** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق عن هذه المدرسة المعاصرة في الأمن رابطاً بين الحد الأدنى من النظام و الاستقرار مع درجة مقبولة و متوازنة من التنمية، وبالتالي فإن الأمن هو التنمية و لا يُمكن تصور أمن بدون التنمية.(ماكنمارا: 1970،ص47) أما **علي الدين هلال** فيُعد الأمن والتنمية وجهين لعملة واحدة لأن التنمية السليمة والشاملة تُوفر الأساس والرصيد الاجتماعي للأمن، حيث يتحقق الأمن في ظل منظومة اجتماعية واقتصادية تكفل الاستقرار والتوازن الداخلي.(هلال،1984،ص11)

2.2عناصر الأمن الإنساني:

تعددت المفردات الامنية، وأصبحت تعمل تحت عنوان واحد هو الأمن الإنساني يمس مختلف نواحي حياة البشر وهو مفهوم متعدد الأبعاد"Multidimensional" وعلى ضوء تقرير التنمية البشرية للعام السابق الإشارة إليه تتجسد هذه العناصر كالتالي: (تقرير التنمية البشرية،1994،ص 24)

1.الأمن الاقتصادي: الذي يتحقق من خلال تأمين فرص عمل للأفراد تؤمن لهم دخلاً أساسياً.

الأمن الغذائي: بتأمين الحاجات الأساسية من الغذاء وضمان ما يكفل من حيث الوصول إلى مصادر الغذاء.

2.الأمن الصحي: ويعني تأمين الحماية من الأمراض وضمان نظام رعاية صحية فعال.

الأمن البيئي: ويتم بالحماية من المخاطر البيئية بأنماطها كلّها.

الأمن الشخصي: ويتضمن الحماية من التهديدات المنطوية على العنف سواء أكان ناجماً عن سلوك صادر عن الدولة أم الأفراد أنفسهم، خاصةً الفئات الأكثر عرضة للمخاطر كالنساء والأطفال.

3.الأمن الاجتماعي: ويعني مواجهة التهديدات الموجهة نحو الحياة الاجتماعية كالمخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي في دولة ما، ويُمكن أن يندرج إلى جانب ذلك ضمان الأمن الثقافي للمجتمع.

الأمن السياسي: وذلك بضمان انتهاج سياسات حكيمة من قبل الحكومات تجاه مواطنيه.

3.2 أبعاد الأمن الإنساني: حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أبعاد للأمن الإنساني، وهي: التنموي ،الاقتصادي ، الغذائي، الصحي ، والبيئي.(باتشياني، 2004، ص16)

1.البعد التنموي: تدخل ضمن هذا البعد التنمية كمحددٍ أساسي لمفهوم الأمن، على اعتبار أنه لا يمكن تشكيل مستويات معينة من الاستقرار دون توفر درجات معتبرة من التنمية فالعلاقة بينهما علاقة تناسبٍ طردي، وهي تعبر عن تكاملية وظيفية، لأن تحقق الأمن يعني بالضرورة تطوراً تنموياً، ويُعتبر **روبرت مكنمارا** Robert McNamara" أحد رُواد هذا الطرح وأكثر منتقدي أصحاب الاتجاه التقليدي للأمن.

2.**البعد الاقتصادي :** كمحددٍ أساسي لمفهوم الأمن في معاني تأمين نظم الغذاء والصحة والمال والتجارة، كما أن توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية يعد جانبا مهما من جوانب الأمن الإنساني. كما يدعو البعض إلى اتساع الأمن ليشمل القضايا الديمغرافية والمصادر البيئية، إضافة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.(Booth and Smith, 1995,pp180-183)

3.البعد الاجتماعي: يقوم هذا البعد على أساس مبدأ العدالة والعواقب التوزيعية للسياسات، ويهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية والدخل الكافي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد. كما يتعلق هذا البعد بالصحة والتربية والسكن والعمل، وضمان سلامة أنظمتها الإنتاجية التقليدية وبيئتها

الاجتماعية.(فلاحي،2011،الصفحات10-11)**فتحقيق الاستدامة الاجتماعية** تعني:(القدرة على توفير الموارد والحقوق التي تسمح للبشر بضمان الرفاهية في العيش، كالحصول على الحاجيات الأساسية، من طعام وصحة وتربية وتعليم وسكن، وكذلك الحصول على الخدمات والسلع سواء كانت عينية أو معنوية، والمساهمة في الحياة السياسية وحماية حقوقهم ، بعيداً عن التوترات والصراعات السياسية والاقتصادية والايكولوجية، والتي تُشجع على تفاقم اللامساواة.(البنك الدولي،2003،ص5)

4. البعد البيئي: يقوم هذا البعد على أساس مبدأ المرونة أو قدرة النظام البيئي في المحافظة على سلامته الإيكولوجية والتكيف، وتحقيق الاستدامة البيئية كأسلوب تنمية يقود حتماً إلى حماية الموارد الطبيعية الضرورية، كالماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي، عن طريق محاربة التلوث والتقليل من استهلاك الطاقة وحماية الموارد غير المتجددة لضمان حماية البشر. (Claudesmouts,2005,p.5)

5.البعد الصحي: الصحة أساسية في التنمية البشرية. ويُعتبر جميع الناس بثبات، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي، أن الصحة الجيدة أولوية الأولويات.

(institute for Health Metrics and Evaluation,2013)

3. مفهوم التنمية والمفاهيم ذات الدلالة

1.3 التنمية: إن التنمية بمفهومها العلمي الشامل تعني التغيير الحضاري الكلي الذي يتناول مختلف بُنى المجتمع المادية والمعنوية، وهي عملية واعية ومُخططة للتغيير والتحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في الشكل والجوهر، لنقل المجتمع من حالته المتأخرة إلى حالة من التقدم فهي بذلك عملية ذات طبيعة شمولية، تعني الارتقاء بحياة الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، إلا أنها تُمثل قضية تغيير حضاري يتناول كافة أبنية المجتمع وأدواره، ويشمل الجوانب المادية والإنسانية منه. (بغدادي،1993،ص 285)،وهي عملية شاملة تشمل جميع القطاعات بتعدد أنواعها في تحقيق التنمية الشاملة التي تُركز على العنصر الإنساني من حيث أهدافها ،وسائلها ،مدخلاتها ومخرجاتها من أجل تحقيق رفاهية الفرد وتمتعه بحقوقه.

كما تعددت تعريفات التنمية بحسب العلماء والمفكرين الذين تناولوا المفهوم، واختلاف معالجتها لمواضيع أساسية سواء أكانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية أم شمولية . فالتنمية بمعناها الواسع والشمولي،الاقتصادي،الاجتماعي، والسياسي، تعني" عملية اجتماعية الواعية والموجه لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي الى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية. يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويُعمق مُتطلبات المشاركة مستهدفاً لضمانات توفير الاحتياجات الأساسية، وتحقيق الأمن الفردي والاجتماعي والقومي".(الكواري،1948، ص 70)

2.3 التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة لتحسين نوعية حياة الإنسان ،وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعية وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، و أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها، وهنا تبرز أهمية التنمية المستديمة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة، وفي هذا الصدد فإن أحد أهم إنجازات مؤتمر عام 1994م للسكان والتنمية يتمثل في

توسيع مفهوم التنمية من مجاله الاقتصادي الضيق إلى مفهوم واسع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل. (Musa,1997 ,p. 281)

كما يفترض الكثير من المتخصصين والباحثين أن التنمية المستديمة ظهرت كرد فعل للمشكلات البيئية الكثيرة والخطيرة التي بدأ العالم يُواجهها نتيجة سياسات واستراتيجيات التنمية المطبقة، إلا أنه لا يعكس محتوى المفهوم كاملاً فالأوضاع البيئية في أي منطقة ليست فقط نتائج ولا يمكن التعامل معها كذلك بمعزل عن أسبابها الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك كشفت التنمية المستديمة ممثلة بما تطرحه وتعالجه من قضايا بيئية قائمة في أنحاء العالم عن خلل كبير في السياسات والاستراتيجيات التنموية المطبقة في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وأصبحت هذه المشكلات البيئية أسباباً رئيسة للفقر واللامساواة، وهذا ما تؤكده اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها حيث تقول: "إن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من البشر وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة".(اللجنة العالمية للبيئة والتنمية،1989)

فالتنمية المستدامة بوصفها فلسفة تنموية جديدة قد فتحت المجال أمام وجهات نظر جديدة بخصوص مستقبل الأرض التي نعيش عليها، هي محاولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال عمليات تغير محددة كماً ونوعاً، ومن ثم فهي تحقق تقدماً وتحسناً في مستويات معيشة السكان في مكان وزمان محددين.(غنيم، أبو زنط،2010،ص22)، حيث ظهر مُصطلح "**التنمية المستدامة**" في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ومؤتمر ريو دي جانيرو في يونيو من عام 1992 ،كما عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في المؤتمر بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".(موسشيت،2000،الصفحات15-17)

استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy وعلم الأيكولوجي Ecologyعلى اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي.(schley , laur, 1997,p.1)، ومنذ قمة ريو أصبحت التعريفات العملية للاستدامة مقبولة على نطاق واسع من قبل الحكومات، والمنظمات غير الحكومية NGOs وقطاع الأعمال. ويبدو أن تلك التعريفات قد عدت من قبيل العيش ضمن نطاق القيود المحدودة للأرض، والإيفاء بالاحتياجات دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة للإيفاء باحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية. (Naughton, Urry, 1998,p.215)

من أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك الوارد في "تقرير بروندتلاند" الذي نُشر من قبل اللجنة عبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".(WCED,1987:43)،وهو مفهوم يعني بالحفاظ على الموارد للمستقبل والذي يُركز على أهمية العدالة بين الأجيال وهي واحدة من السمات الرئيسية التي تُميز سياسة التنمية المستدامة عن السياسة البيئية التقليدية . (Brodhag & Talie*re:2006*,p.136-145)

يتضح مما سبق أن التنمية المستدامة من المفاهيم التنموية المعاصرة التي تبنتها الأمم المتحدة ووكالاتها التنموية ،وهي عملية مخطط لها ومقصودة لإحداث تغيير ايجابي في نوعية الحياة للأفراد والمجتمعات عبر توفير خيارات وفُرص أوسع تنعكس على نوعية الحياة والمحافظة على الموارد واستدامتها للأجيال اللاحقة، وهي تعني في السياق العام استدامة النشاطات بشكل أساسي من خلال المحافظة على الوظائف البيئية التي تُسهم بطرق مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق رفاهية البشر، أن تُدرك العدالة بين الأجيال نطاق الاستدامة على المدى الطويل من أجل تلبية احتياجات الأجيال القادمة، كما تتطلب التكامل من الأهداف الاقتصادية والبيئية ، ويجب أن تكون متكاملة طوال عملية صُنع القرار من أجل التحرك نحو تنمية مستدامة حقًا، وترتكز على المجتمع والإقتصاد والبيئة.

3.3 سمات وخصائص التنمية المستدامة

تتصف التنمية المستدامة بالسمات التالية: (موسشيت، المرجع السابق، ص176)

1. التنمية المستديمة أكثر شمولية لكونها أشد تداخلاً وتعقيداً خاصة فيما يتعلق بكل ما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
2. تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقراً ، للحد من الفقر العالمي .
3. تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل المجتمع .
4. عناصر التنمية المستديمة لا يُمكن فصل بعضها عن بعض الأخر ، وذلك لشدة تدخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية فيها.

أما خصائص التنمية المستدامة فهي تتميز بمجموعة من الخصائص الرئيسة، والتي تتمثل في النحو التالي: (Grosskurth, Rotmans , 2005,pp 135-150)

1. حق الإنسان في حياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة.
2. إشباع الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة منصفة .
3. القضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة في أنحاء العالم أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.
4. حماية البيئة يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية بحيث لا يمكن النظر فيه بمعزل عنها.
5. الإجراءات الدولية في مجال البيئة والتنمية يجب أن توضح مصالح واحتياجات جميع البلدان.
6. تلعب المرأة دوراً حيوياً في الإدارة البيئية والتنموية، ومشاركتها الكاملة هي أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

7. الصراع بطبيعته مدمر للتنمية المستدامة، السلام والتنمية وحماية البيئة عناصر مترابطة لا تتجزأ.
8. هذه المبادئ يمكن أن توجه جهود الحكومات والمجتمعات والمنظمات لتحديد أهداف التنمية المستدامة و وضع برامج للمساعدة في تحقيق تلك الأهداف.

3.4 **المبادئ الرئيسية التي تستند عليها التنمية المستدامة:** يُؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 1996 بأن استراتيجية النمو الاقتصادي التي تشدد على الناس وعلى إمكاناتهم الإنتاجية هي السبيل الوحيد لإتاحة فرص جديدة، من خلال المبادئ التالية: (الموسوي،2008، الصفحات 98-102)

أ- **التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلية** : أي أنها عملية تحويل من جيل إلى أخر. وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.

ب- **مستوى القياس:** فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي). ومع ذلك فإن ما يُعتبر مستداماً على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

ت- **المجالات المتعددة** : تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: بيئية، اقتصادية، واجتماعية وهي ذات علاقات متداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية. في حين محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة يتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلاً عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

ومما سبق فإن المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة التي تُشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها ، ويمكن عرضها كالتالي:

1. **الإنصاف**، وهو حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته .
2. **التمكين**، وهو إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صُنع القرارات أو التأثير عليها
3. **حسن الإدارة والمساءلة**، أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية .
4. **التضامن**، بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات بغرض الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال للاحقة .

3.4 أهداف التنمية المستدامة:

اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة(SDGs) ،والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية ، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030. وتتميز أهداف التنمية المستدامة بكونها محددة ،وطموحة متكاملة وغير قابلة للتجزئة ،مع مراعاة الواقع الوطني المختلف، والقدرات ومستويات التنمية واحترام السياسات الوطنية والأولويات، وينبغي دمجها في عمليات التخطيط الوطني والسياسات والاستراتيجيات، من خلال الرابط بين التنمية المستدامة والعمليات الجارية الأخرى ذات الصلة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية. (United Nations,2015)

منذ قمة الأرض عام 1992،أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم، تُركز على كيفية تحقيق النحو الذي يأخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق، سواء كانت داخل نفس المجتمع، أي بين مختلف الفئات التي تُشكله، وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال، حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والقواعد التي تتحقق من خلالها، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي: (دوناتو، 2003،ص88)

أ- **تحسين ظروف معيشة الفقراء**، حيث أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية والمشاركة الكاملة للمستفيدين من عملية التنمية وخاصة الفقراء منهم.

ب- **الإشباع العادل للحاجات الأساسية للإنسان** انطلاقا من حقه في البقاء، وهذا ما يتطلب تضامنا بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية وتعزيز التنمية البيئية.

ت- **الاستقلالية في اتخاذ القرارات** وتبني نموذج تنموي داخلي يلبي احتياجات الشعوب ، فالتنمية المطلوبة هي التنمية التي تنبع جذورها من خصوصيات المجتمع، والقائمة على العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية .

ث- **تعزيز الحكمة الإيكولوجية** من خلال البحث عن تنمية متوافقة مع البيئة، ولذلك فإننا في حاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن الواحد والعشرين، أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، وذلك من أجل التمكين والمشاركة. .

ج- **تبني مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية و الاقتصادية** ،وتتضمن خفض الفقر والجوع وتعزيز الصحة والتعليم وتحقيق التكيف مع تغير المناخ وتحقيق المساواة بين الجنسين و إمداد المياه والمرافق الصحية والطاقة والتمدن والعدالة البيئية والاجتماعية.

4. تداعيات جائحة كورونا على الأمن الانساني والتنمية المستدامة في شمال إفريقيا

رغم أن انتشار وباء "كوفيد-19" في قارة أفريقيا لايزال حتى الآن محدودا مقارنة بمناطق أخرى من العالم، فإن المخاوف كبيرة من خطورة انتشار هذا الوباء في القارة في ضوء ما تعاني منه من ضعف كبير في بنيتها التحتية الصحية وما تعانيه من أزمات أمنية وسياسية واقتصادية. ومن هنا تبرز أهمية التحرك الدولي الاستباقي لتعزيز قدرات القارة على مواجهة هذا الوباء ومنع انتشاره في القاره، أو التصدي له في حالة حدوث هذا السيناريو الكارثي. ورغم الجهود المهمة التي بذلت حتى الآن على المستويين القاري الأفريقي والدولي لتعزيز قدرات القارة على الاستجابة للوباء، فإن هناك مزيد من الحاجة لزيادة هذا الدعم ومساعدة أفريقيا على الخروج من هذه الأزمة العالمية بأقل الأضرار.

من أهم الآثار التي أنتجتها جائحة كورونا على الأمن الانساني والتنمية المستدامة ، الآثار الاقتصادية، وتقليص فُرص العمل، وانتشار الفقر والبطالة ،حيث تلعب التداعيات، وما تفرضُه في خلق مشاكل اقتصادية ، وخاصة في المناطق والدول الفقيرة، وبالمحصلة يكون العامل السياسي ذو التأثير الأكبر على الصعيدين الدولي والعالمي، وبالتالي فإن عملية التنمية المستدامة تستوجب وجود أدوار قوية وفاعلة لبنية النظام السياسي، من خلال عملية مشاركة سياسية قوية ورؤية وطنية واضحة، وجامعة وشاملة تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

يستعرض تقرير صادر تحت عنوان" آثار جائحة كورونا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "من خلال نماذج محاكاة مُصغَّرة تتيح لنا إجراء تقييمات لآثار الجائحة وتداعياتها على الفقر وعدم المساواة، ويتمثل أحد الاستنتاجات الرئيسية للتقرير في أن الجائحة قد خلَّفت آثاراً متفاوتة على الناس، إذ أثَّرت في الغالب على الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً أكثر من غيرهم. ويُعد هذا الاستنتاج مبعث قلق بالغ لأنه قبل تفشِّي الجائحة كانت المنطقة تعاني بالفعل من تدني المعدلات السنوية للنمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستويات مشاركة النساء في القوى العاملة، وقلة الوظائف الجيدة، وصعوبة بيئة الأعمال، وانعدام الأمن الغذائي، وأوضاع الهشاشة والصراع.(مدونات البنك الدولي،2021)

4.1 التفسيرات الخاصة بعض أهداف التنمية المستدامة والتي تتأثر بتحديات الجائحة:

سنرُكز هنا على بعض أهداف التنمية المستدامة والتي تتأثر بتحديات الجائحة، ومنها:

الهدف رقم 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي كل مكان.

يُركز هذا الهدف على ضرورة القضاء والمكافحة للفقر المدقع الذي ينتشر في البلدان منخفضة الدخل، من دول شمال إفريقيا ولا سيما تلك المتأثرة بالصراعات والاضطرابات السياسية ، حيث أصبح والقضاء على الفقر أكثر صعوبة بسبب جائحة كوفيد -19 بما في ذلك نقص الغذاء ومياه الشرب، النظيفة والصرف الصحي نتيجة حالات الإغلاق المحلية والوطنية التي أدت إلى انهيار النشاط الاقتصادي الذي قلل أو ألغى مصادر الدخل وسرّع من الفقر مما يتطلب القضاء على الفقر ،وتخفيضه إلى النصف،

وتنفيذ أنظمة الحماية الاجتماعية وهذا يستوجب اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بحشد الموارد للقضاء على الفقر ومكافحته،والعمل على بناء قدرات صمود الأفراد والمجتمعات تجاه الكوارث والأزمات البيئية ، الصحية، والاقتصادية.

يُركز التقرير الأممي الصادر بتاريخ 24حزيران/ يونيو221 على هشاشة النظم الغذائية على الصمود، والتي تُعد أمراً بالغ الأهمية لتحسين حالة الأمن الغذائي والتغذية ،ولضمان قدرة النظم الغذائية في المنطقة على مقاومة الصدمات والضغوط، مثل جائحة كوفيد-19، والتعافي منها ،حيث قال السيد عبد الحكيم الواعر، مساعد المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والممثل الإقليمي للمنظمة في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا:" لا تزال النزاعات والأزمات الممتدة هي الأسباب الرئيسية وراء تدهور حالة الجوع، نتيجة إخفاق النظم الغذائية ككل في المنطقة في توفير غذاء متنوع وآمن ومغذٍ وبأسعار معقولة للجميع، وهو ما يؤدي إلى مفاقمة الوضع"

الهدف رقم 3: الصحة الجيدة والرفاه

يُركز هذا الهدف إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة، التي تسعى إلى تحقيق المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية لجميع الرجال والنساء، يقترح وضع نهاية لوفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال دون سن الخامسة (وفيات الأطفال) التي يمكن تفاديها ووضع حد للأوبئة، حيث يُشكل تحسين الإنصاف في تمويل الرعاية الصحية وتقديم الخدمات في منطقة شمال أفريقيا عاملا رئيسيا في الحد من الآثار المباشرة وغير المباشرة لجائحة كورونا، وخاصة بالنسبة لفئات السكان الأكثر ضعفا والأولى بالرعاية. حيث تواجه الأنظمة الصحية بمنطقة شمال أفريقيا أعباء متزايدة من جراء تفشي فيروس كورونا، حيث قام البنك الدولي بالفعل بتعبئة التمويل في أنحاء المنطقة بما في ذلك في الجزائر ومصر والمغرب وتونس للمساعدة على الوقاية من الآثار المباشرة لفيروس كورونا والكشف عن الإصابة به والتصدي له. وقد عملت بعض البلدان، مثل مصر، بمساندة من البنك الدولي أيضا على إصلاح ترتيبات التمويل لتقديم الخدمة بغرض تعميم خدمات الرعاية الصحية الشاملة. تجدر الإشارة إلى أن مشروع تطوير نظام الرعاية الصحية في مصر يهدف إلى مسح 53 مليون مصري للكشف عن المصابين بفيروس الكبد الوبائي "سي" والأمراض غير السارية، وتحسين جودة الخدمة في 600 من منشآت الرعاية الصحية الأولية.(مدونات البنك الدولي،2021)

الهدف رقم 5:المساواة بين الجنسين:

يُركز هذا الهدف على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، مما يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء على العديد من الأسباب الجذرية للتمييز، التي تقيّد حقوق المرأة في المجالين الخاص والعام. حيث جسد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية منحى نحو الالتزامات الحكومية الدولية بمراعاة الاعتبارات الجنسانية، حيث تُعد المساواة بين الجنسين والعمل على تمكين المرأة كعنصر شريك في التنمية المستدامة ، وإشراك المرأة في عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات، ولاسيما الأدوار التي

يمكن أن تضطلع بها النساء في مجالات المشاركة واتخاذ القرار على مستوى التنمية المستدامة وإدارتها على المستويات المحلية والوطنية والدولية، حيث يُمكن للنساء أن يُشكلن عوامل فعالة للتغيير. كما أن المساواة بين الجنسين، حق أساسي من حقوق الإنسان، علاوة على ضرورتها لتحقيق السلام والامن والاستقرار في المجتمعات وإطلاق إمكانيات المجتمع الكاملة، كما أن تمكين المرأة يُحفز على زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد بدأ دعم الأمم المتحدة لحقوق المرأة مع الإطار الدولي المعلن في ميثاق الأمم المتحدة. ومن بين مقاصد الأمم المتحدة المعلنة في المادة (1) من ميثاق الأمم المتحدة ’لتحقيق التعاون الدولي على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء"،وبالرغم من ذلك لا تزال الفوارق الصارخة بين الجنسين موجودة في المجالات الاقتصادية والسياسية، علاوة على أشكال العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي رغم وجود اتفاقية "سيداو" Sedaw عام 1979 لمناهضة التمييز ضد المرأة، والتزام المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته، بالسعي إلى القضاء على العنف ضد المرأة . United (Nations. 1979)

لم يكن الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية "إعمال حقوق المرأة" ، بل " تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال مؤشرات: نسبة الفتيات إلى الفتيان في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ؛ حصة النساء في العمل بأجر في القطاع غير الزراعي ؛ ونسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان الوطني". (Radhika &Diane &James,2013:6)

كما أثرت جائحة كورونا وكانت لها الآثار الاقتصادية المركبة، بشكل خاص على النساء اللاتي يكسبن أقلّ، ويدخرن أقلّ، ويشغلن وظائف غير آمنة أو يعشن بحالة من الفقر، وتأثُّر صحة المرأة سلبًا من خلال إعادة تخصيص الموارد والأولويات، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ازدياد أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، ازدياد العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل كبير بسبب تقييد الحركة والضغوط الاقتصادية، وزاد الخظر من حالات العنف تجاه النساء والفتيات. مما يعني أن المساواة بين الجنسين من الاهداف التنموية ذات التأثير المباشر على تحقيق التنمية المستدامة وأن المشاركة الكاملة المتكافئة والجادة للمرأة بشكل كبير تُسهم في تحقيق الأمن وتعزيز السلم المجتمعي، حيث لايزال هناك اخفاق في تحقيق هذا الهدف بسبب الفشل في القضاء على العنف ضد المرأة وحماية حقوقها، بجانب أنها ممثلة تمثيلاً ناقصاً على مستوى القيادة السياسية، وُيشير ذلك بوضوح إلى أن أزمة المشاركة بسبب غياب الأدوات والآليات التي تدعم تلك المشاركة، بالإضافة إلى أزمة الاندماج وعدم قدرة الدول على دمج المرأة في قضايا التنمية .

الهدف رقم 10:الحد من عدم المساواة:

تتجلى عدم المساواة في أشكال مختلفة، مثل الاقتصاد ،والأشكال القائمة على أساس الجنس والإعاقة والعرق، وعدم المساواة الاجتماعية وأشكال مختلفة من التمييز. كما تُشكل عدم المساواة تهديداً خطيراً للاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث ترتبط هذه القضايا في بعض الأحيان بالمجتمعات الأصلية

والسكان الأصليين والأقليات العرقية والمجتمعات ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض ولكن هناك إدراكاً متنامياً بأنها يُمكن أن تُهدد أيضاً النمو المستدام، حيث أظهرت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي أن زيادة المساواة في الدخل تزيد مدة فترات النمو الاقتصادي للبلدان أكثر من التجارة الحرة وانخفاض الفساد الحكومي والاستثمار الأجنبي، أو انخفاض الديون الخارجي ، وقد جرى التسليم بأن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تكون أكثر عالمية وأكثر شمولاً من أجل معالجة مجموعة واسعة من الفوارق الاجتماعية الاقتصادية التي نشأ ونما حولها عدد من أوجه عدم المساواة في الدخل مما تؤدي إلى مشكلة عالمية تتطلب حلولاً عالمية في المناطق الأكثر احتياجاً، بهدف تحقيق عالم مستدام وشامل للجميع يتطلب إيجاد وظائف وتحسين فرص التعليم، الرعاية الصحية، والاهتمام بالبيئة.

الهدف رقم 16:التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، و إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

يُركز هذا الهدف على السلام والعدالة وتشكيل مؤسسات قوية ، تُعزز وجود مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد، شاملة لتحقيق التنمية المستدامة وتؤمن الحصول على العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة شاملة يُمكن محاسبتها على جميع المستويات، وتتسم بالعدل والحوكمة الرشيدة ،وتحقيق السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الفعال القائم على سيادة القانون قنوات مهمة للتنمية المستدامة ،حيث لا يمكن القضاء على الفقر والتنمية المستدامة دون معالجة النزاعات وانعدام الأمن إذ أن هناك فجوة كبيرة تزداد اتساعاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بين الدول المتضررة من مستويات مرتفعة من العنف والبلدان النامية الأخرى. كما يشمل الهدف (16) غاية تركز على أهم العوامل المسببة للنزاعات، منها العدالة والفساد والشفافية والحريات الأساسية وصنع القرار بطريقة تشاركية. (المعهد الدنماركي لحقوق الانسان، https://sdg.humanrights.dk/ar/goals-and-targets?page=4)

الهدف رقم 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف:

يُركز هذا الهدف على الشراكات من أجل تحقيق الأهداف عبر تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة . وهو يتطلب جدول تنمية مستدامة ناجع وشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة على الصُعد العالمية والإقليمية والقُطرية والمحلية ،وتعزيز تعبئة الموارد المحلية بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية ، وقيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتبادل المعارف ، من خلال آلية عالمية لتعزيز تطوير

تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، تعمل على بناء قدراتها، ودعم جهودها في الخطط الوطنية الرامية إلى التنفيذ بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وتعزيز الشراكة العالمية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها تعبئة الموارد، وتشجيع تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية بحلول عام 2030.(الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ،https://www.shabakaegypt.net/)

كشفت جائحة كورونا عن أهمية التنسيق و والتعان الدولي في ظل الجائحة من خلال التركيز على جوانبها الثلاث" الاقتصادية والاجتماعية والصحية"..ومن ذلك منظمة الصحة العالمية التي دعت إلى إتاحة تطوير المنتجات الصحية لمكافحة فيروس كورونا كاختبارات التشخيص والعلاجات واللقاحات، وإنتاجها والحصول عليها في جميع أنحاء العالم على نحو منصف، ودعم النُظم الصحية في البلدان الأكثر هشاشةً.مما يستوجب المزيد من العمل المشترك من أجل بناء شراكات دولية ما بين الجهات المانحة والدول النامية لنعزيز التنسيق والجهود التكاملية التنموية في بيئة آمنة ومستقرة. .

علاوة على أن هدف السلام والعدل والمؤسسات القوية لا يزال تحقيق إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع هدفاً بعيد المنال، حيث لم يُحرز أي تقدم كبير نحو إنهاء العنف، وتعزيز سيادة القانون، وتقوية المؤسسات على جميع المستويات، مما يستوجب من دول شمال إفريقيا تكثيف الجهود للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان، ووضع قوانين وأنظمة ناظمة تعزز مجتمعات أكثر انفتاحاً وعدلاً، وهذا يستوجب المزيد من العمل لضمان تنفيذ هذه الآليات بشكل صحيح، كما تظهر الحاجة الماسة لتعزيزا لتنسيق التعاون الدولي القوي وتنشيط الشراكة العالمية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بين الدول الغنية والفقيرة بغرض حصولها على الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعتبر هذا التحدي تجسيداً لأزمة التغلغل وأزمة التوزيع، علاوة على أنه يُشكل سبباً رئيسياً في أزمة الهوية، نتيجة الشروط التي تفرضها الجهات المانحة للإيفاء بتعهداتها تجاه الدول الأقل نمواً (المتلقية للمساعدات) إلا بمشروطيه تنفيذها للهوية العالمية مما يُؤدي إلى تتصاعد أزمة الهوية، وتحد الجهود الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (العالمية)(SDGs).

الخاتمة:

يتضح مما سبق تبرز تحديات جائحة كورونا على الامن الإنساني في ظل التنمية المستدامة أنه لايزال هناك اخفاق في تحقيق هذا الأهداف في دول شمال إفريقيا، نتيجة انتشار الفقر والبطالة، وغياب المساواة مستمر بارتفاع معدلات انعدام المساواة في الدخل وغيره من أوجه عدم المساواة والعدالة الاجتماعية الناجزة، وإن المساواة بين الجنسين، حق أساسي من حقوق الإنسان، علاوة على ضرورتها لتحقيق السلام والامن والاستقرار في المجتمعات، وغيابها يُعد تهديداً خطيراً للاستقرار الاجتماعي والسياسي، والنمو المستدام، بسبب الفشل في القضاء على العنف ضد المرأة وحماية حقوقها بسبب

غياب الأدوات والآليات التي تدعم تلك المشاركة ،علاوة على أزمة الاندماج وعدم قدرة الدول على دمج المرأة في قضايا التنمية ،ومشاركتها في دعم وبناء جُهود وفُرص السلام في المجتمعات.

كما تتسم التنمية المستدامة بكونها أكثر شمولية لكونها أشد تداخلاً وتعقيداً، وغير قابلة للتجزئة، وتتجسد في العديد من المبادئ الواسعة مثل، المساواة بين الأجيال العدالة بين الجنسين، السلام، التسامح، الحد من الفقر، حفظ وصيانة البيئة، الحفاظ على الموارد الطبيعية، العدالة الاجتماعية، وحق الإنسان في حياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة.

إن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب إشباع الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة مُنصفة، والقضاء على الفقر وتقليص الفوارق في مستويات المعيشة في أنحاء العالم أمر أساسي ، حماية البيئة يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ، وجودة حياة أفضل لجميع البشر، على الدول خفض واستبعاد الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعزيز السياسات الديمغرافية المناسبة، وضرورة اتخاذ الإجراءات الدولية في مجال البيئة والتنمية بما يُحقق مصالح واحتياجات جميع البلدان ،وتعزيز الدور الجندري وتمكين المرأة والاقرار بالمساواة ، ومشاركتها الكاملة كعامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

تستوجب التنمية المستدامة التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد ، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وضرورة تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصالح والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وتشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها تعبئة الموارد، وتعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية.

المصادروالمراجع

الكتب العربية:

باتثياني كارينا. (2004). عقبات في وجه الأمن الأنساني. مونيفيديو: الراصد الإجتماعي.

بغدادي، عبد السلام.(1993) ،الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

دوناتو، رومانو. (2003). الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، دمشق.:المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

زكريا ،حسين.(2005).بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لمركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (26-29 ديسمبر) .

غنيم، عثمان محمد ،أبو زنط، ماجدة. (2010).التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. ط1، عمان: دار صفا للنشر والتوزيع.

الكواري ،علي.(1984). نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية . من كتاب التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الكيالي وآخرون، عبد الوهاب.(1979). الموسوعة السياسية .بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،
اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (1989) ، مستقبلنا المشتركة. ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
مكنمارا، روبرت. (1970). جوهر الأمن. ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،
موسشيت ،دوجلاس .(2000). ترجمة بهاء شاهين ، مبادئ التنمية المستديمة ، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
الموسوي، واثق علي.(2008). موسوعة اقتصاديات التنمية. الجزء الثاني، ط1،عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع .
هلال، علي الدين . (1987). نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية. الإسكندرية :الهيئة العامة للكتاب..

التقارير:

تقرير التنمية البشرية.(1994). الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .نيويورك.
البنك الدولي.(2003). تقرير حول التنمية المستدامة في عالم دائم التغير، التحول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة، واشنطن
تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون؟(2003). "أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم"، نيويورك، http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/Arabic/arabic_report.pdf.

المو اقع الإلكترونية:

المعهد الدنماركي لحقوق الانسان، دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة، الأهداف، المقاصد والمؤشرات، متاح على الرابط الإلكتروني: https://sdg.humanrights.dk/ar/goals-and-targets?page=4

الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التنمية المستدامة، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، بيروت، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.shabakaegypt.net/

مدونات البنك الدولي.(2021). فيروس كورونا: ضمان استمرارية الخدمات الصحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. متاح على الرابط الإلكتروني:

https://blogs.worldbank.org/ar/health/covid-19-coronavirus-ensuring-continuity-health-services-middle-east-and-north-africa

مدونات البنك الدولي.(2021). جائحة كورونا تزيد من رقعة الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متاح على الرابط الإلكتروني:

https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/covid-19-sets-mena-back-poverty

الكتب الاجنبية

Arnold ,Woofers.(1962). National security as an ambiguous symbol : discord and collaboration Baltimore, Johns Hopkins university press.

Booth, Ken, and Smith, Steve.(1995). International Relations Theory Today, Cambridge University Press

Brodhag, C., & Taliere, S. (2006). Sustainable development strategies: Tools for policy coherence. Natural Resources Forum.

claudesmouts ,Marie.(2005) le development durable ;éditions Armand colin, France.

David, Charles Philippe, Roche, Jean Jacques.(2002). Théories de la sécurité: definition, approaches et concepts de la sécurité international. Parism: MontChrestien .

Oberleinter ,Gred .(2002).Human security and human rights, European Training and research Centre For Human Rights And Democracy, Occasional paper series, Issue NO.8.

Grosskurth J. &J. Rotmans.(2005), The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment, Development and Sustainability, 7, no.1.

Krause, Keith And Michael ,C Williams.(1997). From Strategy To Security : Foundations of Critical Security in Keith Krause And Michael C Williams, eds. , Critical Security, USA ,Univ. of Minnesota Press.

McNaughton, P. and Urry, J. (1988),Contested Natures. London: Sage .Michel Dillon.(1996). Polities of security, Rout ledge, London.

Musa,S(1997), Book Reviews – population and Development, International Journal of Population Geography, vol.3.

Radhika,B &Diane, E &James , H.(2013). The Integration of Gender and Human Rights into the Post Development Framework, State University of New Jersey.

(WCED),World Commission on Environment and Development .(1978), *Our Common*.

schley,S and laur,j.(1997). The sustainability Challenge, Pegasus Communications, Inc., Cambridge

institute for Health Metrics and Evaluation.(2013). (IHME), GBD Compare, Seattle, Washington, University of Washington, Available from http://vizhub.healthdata.org/gbd-compare.

United Nations,(2015).Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Dévelopement, A/RES/70/1

United Nations. (1979). "Convention for the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, Available from: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm